أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات فى الاقتصاد الروسى

وليد أحمد علوان[1]

الملخص:

شهد العالم العديد من التطورات والمتغيرات وأصبحت التنافسية هى لغة العصر وخاصة بعد تحرير التجارة الخارجية لنشاهد منافسة شرسة فى الإنتاج والتصدير حيث تتنافس كافة الدول المتقدمة والنامية على النفاذ بصادراتها إلى أسواق العالم الخارجى فى محاولة لزيادة قدرة التجارة الخارجية,مستخدمة فى ذلك كافة الموارد المالية والبشرية من أجل زيادة صادراتها وتقليل الواردات وعلاج الاختلالات فى ميزان المدفوعات ،ومن ثم أصبح أهم التحديات الأساسية التى تواجه الدول فى ظل هذه التطورات هو كيفية تعزيز القدرة التنافسية،وخاصة سياسات التجارة الخارجية وأصبح ملف التجارة الخارجية وبخاصة تنمية الصادرات وتقليل فجوة الواردات على أولوية اهتمامات صانعى السياسات الاقتصادية فى معظم دول العالم حيث قامت روسيا باتخاذ العديد من السياسات التى تؤثرعلى حركة التجارة الخارجية .

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه،ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى" ميزان المدفوعات" وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة

1- باحث دكتوراة – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد المحلى،ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل المحلى ومستوى التشغيل في الداخل .

Abstract

The world has witnessed many developments and changes, and competitiveness has become the language of the era, especially after the liberalization of foreign trade. We are witnessing fierce competition in production and exports, as all developed and developing countries compete to penetrate international markets with their exports in an attempt to increase their foreign trade capacity, utilizing all financial and human resources to increase exports, reduce imports, and address imbalances in the balance of payments. Consequently, the most important fundamental challenge facing countries in light of these developments has become how to enhance competitiveness, especially foreign trade policies. The issue of foreign trade, particularly export development and reducing the import gap, has become a priority for economic policymakers in most countries around the world, with Russia adopting several policies that impact foreign trade activity. Economic transactions between countries of the world entail mutual financial obligations that must be settled immediately or in the future. Therefore, it is important for each country to know specifically its rights and obligations towards the outside world. Therefore, it prepares a statement in which it records its rights and obligations. This statement is called the “balance of payments.” This balance often shows the imbalance in economic relations between the country and the outside world, so that it gives a clear picture to the responsible authorities in the country, not only about the strengths and weaknesses in the external position of the local economy, but also about the impact of external transactions on local income and the level of employment at home.

المقدمة :

قامت القيادات السياسية والاقتصادية والمخططون فى روسيا منذ أواخرالستينات بالاستفادة من الفرص الجديدة الناجمة عن التطورات الجديدة فى الاقتصاد العالمى وبخاصة فى مجال تدفقات التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية,وكجزء من هذه الإستراتيجية فإن الحكومة فى روسيا حافظت على درجة عالية من التحكم المركزى فى المؤسسات الرئيسية والأسواق المحلية لتحقيق الأهداف الرئيسية لعمليات التنمية كزيادة الوظائف وامتصاص فائض العمالة والإسراع بمعدلات النموالاقتصادى وعلاج الاختلال فى ميزان المدفوعات الروسى .

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد محلى،إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات المنتجات،بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ،ومستوى الأسعار والتكاليف،إن ميزان المدفوعات يظهرالقوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثرالسياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل،الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطورالبنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية،يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع،كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب

السلعي الجغرافي أوعند وضع السياسات المالية والنقدية،ولذلك تعتبرالمعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات الأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية

تتضح أهمية سياسات التجارة الخارجية التى تبنتها الدول الناشئة منذ نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضى،التي يجري تناولها من قبل العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين،ومن جوانب عديده، وبخاصة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتسارعت في التسعينات منه وفي الألفية الثالثة التي نعيشها الأن وقد يختلف المحللون فيما إذا كان يمثل "إصلاحاً" اقتصادياً حقيقياً أولا يمثله،ولكن لاخلاف من أنه يمثل تطورا هاما في العلاقات الاقتصادية بين الدول الناميه والبلدان المتقدمة،وتناولته مدارس فكريه واقتصاديه متنوعه ركزت وتركزعلى جوانب محدده في توجهات الدول الناميه المختلفه ومنها المنطقة العربية"حيث يشير معظم الكتاب والباحثين إلى أن تطبيقات الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية،تختلف من بلد لأخر، طبقا لاختلاف التطبيقات لها، ففي البلدان العربية تختلف عنها في بلدان شرق آسيا وجنوبها،وهي تختلف أيضا عنها في بلدان أمريكا اللاتينيه وأساس هذا الاختلاف،هوفي التباينات التاريخيه،وفي تباين الأنماط الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والدينية وتباين العوامل السياسية في البرامج المتبعه في البرامج المتبعه للإصلاح الاقتصادي وفي أنماط الأسواق وفي الأساليب والوسائل المتبعه في التنفيذ" التي تتعاطى مع فلسفة وأهداف الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمد على اقتصاد السوق التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،باعتبارالإصلاح الاقتصادي، أي "التحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي الى اقتصاد تحكمه حرية السوق"،والسوق وآلياته هي التي تحدد نشاط الاقتصاد، بصرف النظرعن حجم وعمق المراحل الزمنيه والتكاليف التي يتبناها

هذا البلد النامي فإنها تهدف بالدرجه الأولى إلى تضييق الدورالاقتصادي للدوله،وإعطاء المبادرة والأولوية في التوجه للقطاع الخاص،وتقديم التسهيلات والامتيازات والمزايا الضريبيه والمالية والتجارية لتحقيق أهدافة بالإضافه إلى جذب الرأسمال الأجنبي [1].

ثانياً : مشكلة الدراسة

حققت روسيا تطور سريعا ومرتفعا فى سياسات الإصلاح والتجارة الخارجية،والتى أدت بدورها إلى ارتفاع النمو الاقتصادى الهائل ورفع مستوى معيشة الفرد والرفاهية والنهوض باقتصادها واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل،ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في روسيا،والرافد الذي يتوقف لوضع التنمية الاقتصادية في روسيا في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها وتعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فى عملية شاملة تمس كافة جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من اتباع روسيا لعدة سياسات فى التجارة الخارجية منذ عدة عقود للنمو الاقتصادى وزيادة حجم التجارة الخارجية إلا أن هذه السياسات وحجم التجارة فى الأونة الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008،وما بعدها وبعد أزمه كورونا التى اجتاحت العالم فى الفترة الأخيرة تراجع حجم التجارة الخارجية لدولة روسيا وبناء عليه سيتم تناول هذه المشكلة فى السؤال الأتى :

ما أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات فى دولة روسيا ؟

(1) رامى السيد فوزى ، دور الدولة فى التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص44.

ثالثاً : أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من حيث أهمية الموضوع الذى ستتناوله الدراسة,وحيث تعتبر سياسات التجارة الخارجية وخاصة سياسات الصادرات مصدراً هاماً لتوفير النقد الأجنبى اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ,كما أنه القطاع الأكثر قدرة على التحقيق الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها وخلك فرص عمل جديدة وجذب الكثير من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ومن ثم تحقيق معدلات النمو المرتفعه وتحسين ميزان المدفوعات .

وكذلك تحليل دورسياسات التجارة الخارجية فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فى روسيا،ويعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتطلب مراعاة عدة معايير ،وتحاول جميع الدول المتقدمة والنامية اتخاذ العديد من التدابيروالخطوات بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية بها والتى من شأنها إحداث تطور فى الجوانب الاقتصادية المختلفة والتى تؤثر في التوازن الاقتصادي،هذا بالإضافة إلى الآثار التي تنتجها الإيرادات على النشاط الاقتصادي الوطني ولهذا فالإصلاح الاقتصادى ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد ومن هنا يمكن إيجاز أهمية الدراسة في ضرورة قيام الدولة بتنفيذ سياسات خارجية للتأثيرفي الحياة الاقتصادية للبلاد وبما يتلائم مع تحقيق توازن الاقتصاد المحلى الداخلى والخارجى.

رابعاً: أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة فى :

1- محاولة التعرف على الدورالذى تلعبه سياسات التجارة الخارجية فى ميزان المدفوعات لدولة روسيا .

2- محاولة دراسة وتحليل سياسة التجارة الخارجية لدولة روسيا

3- دراسة دورسياسات التجارة الخارجية فى الميزان التجارى والحساب الجارى والميزان غير المنظور لدولة روسيا .

4- التعرف على مفاهيم السياسات الخارجية وتطورات الوضع الاقتصادى فى روسيا .

5- تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات فى روسيا .

خامساً : فروض الدراسة :

تمتلك روسيا العديد من المقومات التى تجعلها قادرة دعم سياساتها الخارجية بشكل كبير،ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض تثبت مدى صحتها من خلال الفروض التالية :

1- يوجد أثرإيجابى لسياسات التجارة الخارجية على زيادة الصادرات السلعية فى روسيا .

2- يوجد أثرإيجابى لسياسات التجارة الخارجية على تخفيض الواردات السلعية فى روسيا .

3- يوجد أثرإيجابى لسياسات التجارة الخارجية لتحسين رصيد ميزان المدفوعات فى روسيا .

سادساً: حدود الدراسة

تركزهذه الدراسة على أهمية دور السياسات الخارجية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات .

الحدود المكانية : يتحدد الإطار المكانى للدراسة على دولة روسيا .

الحدود الزمانية : تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية من2000 – 2020 .

سابعاً : منهج الدراسة

اعتمد الباحث على :

أ- **المنهج الاستنباطى** فى وصف السياسات الخارجية والأوضاع الاقتصادية فى روسيا بشكل عام وعن واقع الإصلاح الاقتصادى ومؤشراتة وكذلك التركيزعلى واقع ميزان المدفوعات فى روسيا ومؤشرات تطوره .

ب – **المنهج التحليلى** نستخدم نموذجاً قياسياً للتعرف على تقييم السياسات الخارجية فى روسيا باستخدام برنامج "Eviews"ويتم التعبيرعن المتغيرالمستقل بالرمز "x"السياسات الخارجية فى حين يأتى المتغيرالتابع ويتم التعبيرعنه بالرمز "y" ميزان المدفوعات،وتعتمد بيانات الدراسة على ما يلى "المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل – الكتب– الدوريات – التقارير)،التقاريرالسنوية لبيانات نشرات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) .

تاسعاً : الدراسات السابقة :

1- دراسة "وفاء لطفي، 2005 " بعنوان: " السياسات التنموية في ماليزيا" [1]

تناولت الدراسة مراحل النموالاقتصادي من خلال السياسات التنموية للدولة الماليزية فالمرحلة الأولى الاعتماد على السلع البدائية ثم الانتقال إلى بدأ التصنيع ومرحلة رؤية 2020،كما تناولت الدارسة أهم السياسات الاقتصادية التي مرت بها ماليزيا،السياسة الاقتصادية الجديدة فسياسة التنمية القومية ثم رؤية 2020 .

وأهم النتائج التي أظهرت الدراسة كيف قامت الحكومة الماليزية بالتنمية السريعة والنمو المتزايد والذي ساهم في معالجة الفقر وانخفاض معدلاته .

- كيف عمل مهاتير في إطارسياسة تقوية المركز المالي للدولة ومن ثم الموازنة العامة بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبين المشروعات التنموية الخاصة بماليزيا.

2- دراسة "عباس فياض " 2007 : بعنوان " الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية قضايا اقتصادية معاصرة "

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بموضوع الإصلاحات الاقتصادية منها: ما المقصود بالإصلاحات الاقتصادية؟ ماهي الآليات التي تعتمدها في تغيير الهياكل الاقتصادية؟ وماهي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدثها؟ مامدى تأثيرها على اقتصادات البلدان النامية؟ ولقد جاء هذا البحث كمحاولة لتسليط الضوء على أهمية مناقشة الإصلاحات الاقتصادية، كمفهوم نظري معاصر ،

---

[1] وفاء لطفي، السياسات التنموية في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر ،2005 .

(2) عباس فياض،الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية قضايا اقتصادية معاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،العراق ، 2007.

لمعالجة الخلل في الهياكل الاقتصادية غيرالمتطورة في البلدان النامية، ولتقديم بعض المفردات التي تساعد في معالجة النواقص والثغرات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، وتسليط الضوء على توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديم معلومات إضافية حول توجهاته اتجاه البلدان النامية

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

إن إشكالية الدول النامية والبلدان العربية هي الإصلاحات الاقتصاديه المحكومة وفق برنامج وتوجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وأهدافه الأساسية هي إخراج الاقتصاد في هذه البلدان من أزمته ودفعه في عجلة التنميه الاقتصادية (الإنعاش والنمو) المؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وتحسين الكفاءة في تعبئة عوامل الإنتاج وتوزيعها على مختلف الهياكل الاقتصاديه المطلوبة، والتضييق على الآثار المعاكسة للإصلاحات لذوي الدخول المحدودة والفقراء، أن الإصلاحات الاقتصاديه المذكورة، تصطدم أيضا بالتشكيلة المتنوعة والعديدة لاقتصادات البلدان النامية ومنها العربية،التي تتشكل من أنماط عديدة (متخلفة، مشوهة، وأخرى طفيلية)،كلها تعيق الإصلاحات بل وتستغل إجراءات الإصلاحات الاقتصاديه بقوانين غير موضوعيه للاستثمار، وهذه العوامل مجتمعة أعاقت المسعى الحقيقي للإصلاحات الاقتصادية.

3- دراسة "ابتسام على حسين 2009" [1]:بعنوان"سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية "دراسة حالة مصر والأردن"

جاءت هذه الدراسة لمعرفة تأثير السياسات التي اتبعتها الدول النامية على التنمية البشرية في بلدانها،وتم اختيار مصر والأردن كدولتين عربيتين لعرض تجربتها في الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على أوضاع تنميتها البشرية.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعريف ببرامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل الدول النامية .
- تحليل الآثارالاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية في البلدان المختارة .
- تقييم آثارهذه البرامج على التنمية البشرية والنتائج التي توصلت إليها تلك البلدان بعد تطبيقها لهذه البرامج

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- ترتب على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية مجموعة من الآثارالاقتصادية والاجتماعية التي كانت في الغالب سلبية وخصوصا اجتماعية نتيجة الانكماش الاقتصادي على المدى القصير،وتعد الكلفة المقدمة من الآثارالتي تقع عادة مع بدء التنفيذ،مما يؤدي إلى زيادة الفقروالبطالة، وانخفاض في دخول الأفراد .
- جاء تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني والمصري لبعض أهدافه على حساب النمو الاقتصادي وكانت الكلفة الاجتماعية لذلك كبيرة من حيث انتشارالفقر

[1] ابتسام على حسين، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وإنعكاساتها على التنمية البشرية "دراسة حالة مصر والأردن**،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، العراق ، 2009 .

والبطالة وانخفاض الخدمات المقدمة للمواطنين وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي لشريحة واسعة من المجتمع.

– ترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي أثرهام وفاعل على التنمية البشرية،وذلك لكون هذه السياسات أحد الشروط الأساسية لصنع التنمية البشرية.

4– دراسة"Hussain Ali Bekhet 2010 " بعنوان

"Assessing The Impact Of Expansionary Fiscal Policy OnThe Malaysian Economy Integration"(1)

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين المتغيرات وكذلك علاقة سببية وحيدة الإتجاه تنحدر من الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الديون الخارجية.

– أن الانفاق الحكومي لا يظهر علاقة سببية مباشرة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي كالمتغيرات الأخرى ويمكن أن يحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غيرمباشر.

توصيات الدراسة: أن السياسة المالية التوسعية في ماليزيا تزيد من عبء البلاد، وخاصة للجيل المستقبل على النمو الإقتصادي، ولتوسيع مصدر تمويلها مثل ارتفاع الضرائب والاقتراض الداخلي،وطبع النقود، وأنه لا يمكن لماليزيا أن تعتمد على مصدر تمويلي خاصة إذا كان محفوفاً بالمخاطر لجيل المستقبل.

(1) Hussain Ali Bekhet, Assessing The Impact Of Expansionary Fiscal Policy OnThe Malaysian Economy Integration Analysis, Universiti Tenaga Nasional (UNITEN), Malaysia A-CO,2010 ,

5- دراسة "رامى السيد فوزى ، 2011 " : بعنوان "دور الدولة فى التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا" (1)

تناولت هذه الدراسة دورالدولة في التنمية دراسة حالة ماليزيا،ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة تأكيد الاتجاه الداعي للتكامل بين الدولة ونظام السوق على أن تكون للدولة في تدخلها أكثرمراعاة للبعد الاجتماعي وتحقيقيا للعدالة الاجتماعية.

- أن التجربة الاقتصادية الماليزية تشير إلى أن الدولة كان لها دوراً حذراً في التعامل مع الاستثمارالأجنبي **وأوصت الدراسة** بضرورة وضع ضوابط لضمان سلامة الاقتصاد القومي وتوجية تدفقات الاستثمارالأجنبي إلى القطاعات التي تخدم أهداف التنمية في البلاد.

- التعامل الحذرمع الاستثمارالأجنبي من خلال الضوابط والشروط التي تضمن الحفاظ علي الاقتصاد المحلي كان من أهم سمات النموذج الماليزي في التنمية وإدارة الأزمة.

6- دراسة "Sohrab Rafiq, 2013 " : بعنوان

"The Growth and Stabilization Properties of Fiscal Policy in Malaysia"(2)

تناولت الدراسة آثار السياسة المالية على الاقتصاد الحقيقي في بلد متوسط الدخل ويعتبرسوق ناشئة كماليزيا،وكذلك إلقاء الضوء على تاريخ ماليزيا مع الأزمات المالية، والتغييرات في سياسة سعر الصرف والتحولات الهيكلية على المدى الطويل في الاقتصاد التي نقلت الدولة من مستوى متدني إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط.

(1) رامى السيد فوزى،دور الدولة فى التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، 2011.

(2)Sohrab Rafiq,"The Growth and Stabilization Properties of Fiscal Policy in Malaysia, International Monetary Fund, June 2013.

وأظهرت الدراسة دورالمؤسسات الاقتصادية المختلفة في تشكيل السياسة المالية للبلاد،وكما تناولت الدراسة عما إذا كان هناك انخفاض مماثل في حجم المضاعفات المالية على الاقتصاديات الأسيوية الأخرى التي تضررت بشدة من جراء الأزمة المالية الأسيوية.

7- دراسة " سارة على "2016" : بعنوان " أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري [1].

استهدفت الدراسة أهمية النموالاقتصادي في مصر في ظل تطورهيكل السياسة المالية والنقدية خلال فترة الدراسة،وسيتم دراسة النموالاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيزعلى جانبين أساسيين للسياسة المالية وهما (الإنفاق العام، والإيرادات العامة)،وجانبين للسياسة النقدية وهما(حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص،والمعروض النقدي)،إن لكل متغير كما سنرى في مراجعة الأدبيات كان له تأثيرعلى النموالاقتصادي حيث كان تتدرس النمو من جانب واحد فقط، وبالتالي وجدت الحاجة لمعرفة أي تلك المغيرات أكثرتأثيراً على النموالاقتصادي في حالة الاقتصاد المصري،كما أن موضوع النمو الاقتصادي يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة فتكون الدولة أكثرجذباً للاستثمار الأجنبي كلما كان معدل النمو الاقتصادي بها أفضل،حيث يدل ذلك على وجود حالة من الاتزان والانتعاش في الاقتصاد.

تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني،فهي تؤثرعلى الاستهلاك،والادخار،والاستثمار،والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النموالاقتصادي في الدولة،كما تسعى السياسة النقدية لتحقيق

الاستقرار ،والنموالاقتصادي،والاستقرارفي المستوى العام للأسعارمن خلال التحكم في أدوات السياسة النقدية المتمثلة.

كما تهدف الدراسة إلى اختبارما إذا كان لمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية أثرعلى معدل النمو الاقتصادي،وبالتالي توجيه صانع القرارفي مصر بأي مكون في السياسة المالية والنقدية له تأثيرأكبرعلى النمو الاقتصادي، وأي السياسيتين له تأثير أكبرعلى معدلات النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية :ما هوأثرمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل؟ وما هو طبيعة ذلك الأثرفي حالة الاقتصاد المصري.

8- دراسة"أية خطيب نصر"2017"بعنوان:دورالسلطة التشريعية فى صنع السياسات العامة الاقتصادية[2]

تعتبرالسلطة التشريعية أحد الأعمدة الرئيسية لأى نظام ديمقراطي فهى أساس عملية التمثيل السياسي وأحد أهم أدوات مراقبة المحكومين لحكامهم ومن ثم فإن تشكيلها وطريقة عملها غالبا ما يكون لهما نتائج شديدة الأهمية على حركة واستقرار النظام السياسي عموما حيث أنها تختص بتشريع القوانين والأنظمة وضع القواعد العامة التى تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في تكمن العلاقة بين السلطة التشريعية والسياسات العامة .

(1) سارة على ،أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة ،2016.

(2) أية خطيب نصر، دور السلطة التشريعية فى صنع السياسات العامة الاقتصادية' المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة ، 2017 .

تلعب السلطة التشريعية دورهام فى صنع السياسات العامة من خلال دورها فى التشريع حيث تصدر القوانين وهي أحد أشكال السياسة العامة بالإضافة إلي دورها المالى من خلال إقرار الموازنة العامة للدولة التى تعتبر التجسيد المالى والرقمي للسياسات العامة, وأيضا لها دور فى اقرار السياسات العامة ومشروعات التنمية ولا يقتصر على ذلك فقط فلها دور فى الرقابة على أداء وتنفيذ هذه السياسات، وبما أنه هناك تباين فى أداء بعض الهيئات التشريعية عند رسم وتنفيذ السياسات العامة فهناك هيئات يكون دورها ضئيل فى عملية الرسم و التنفيذ إن لم يكن مصادر لصالح السلطة التنفيذية وهذا ما نجده فى كثير من أنظمة الدول النامية حيث يبرز فى ظل هذا النوع من الأنظمة حالة دمج السلطات مع هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على باقي السلطات وتكون السلطة التنفيذية هى المسئول الفعلى عن عملية صنع السياسات العامة وهذا يعنى عدم وجود قنوات رقابة على عمل السلطة التنفيذية.

9- دراسة "إسراء غريب "2017": بعنوان" أثر السياسة الخارجية الروسية علي منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة الأزمة السورية (2011-2017)[1]

شهدت السياسة الخارجية الروسية تغير ملحوظ في استراتيجياتها ونهجها وذلك بعد مجيء الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " الذي أعلن عن المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية الروسية ،ويرجع هدف هذا الاعلان في محاولة روسيا للعودة مرة أخري إلي دورها المركزي والأساسي في النظام الدولي بدلاً من دورها الملحق والفرعي الذي تولته بعد انهيارالاتحاد السوفيتي،ومن أجل ذلك أتبعت روسيا سياسة برجماتية حتي تستطيع

[1] إسراء غريب محمد، أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط :حالة الأزمة السورية"2011-2017" ، المركز الديمقراطي العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية القاهرة، 2017 .

إنهاء الهيمنة الأمريكية وتحويل النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلي نظام متعدد الأقطاب.

نجد أن السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية قد نشطت مرة أخري في منطقة الشرق الأوسط لتفتح لذاتها مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها ،ومع بدء الثورة في سوريا؛ بدأت الدولة الروسية استغلال ما يجري علي الأراضي السورية لمصالحتها وبدأت توجه اهتمام متزايد للدولة السورية،وذلك لما تتمتع به سوريا بأهمية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا،بالإضافة إلي موقعها الاستراتيجي الذي يخدم المصالح والنفوذ الروسي في المنطقة .

تتمثل المشكلة البحثية في هذه الدراسة في بحث ودراسة دوافع السياسة الخارجية الروسية للتدخل في الأزمة السورية،كما تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي تدورحول طبيعية التوجهات الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،وتحليل مختلف السلوكيات الخارجية الروسية تجاه أهم قضايا هذه المنطقة الحيوية ومن هنا يمكن صياغة المشكلة في التساؤل الرئيسي: إلي أى مدى أثرت السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة علي الأزمة السورية؟

10- دراسة " أحمد موسى" 2021": بعنوان " أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى على الدين العام المصرى من 1990 إلى 2020[1].

تستعرض هذه الدراسة أثرسياسات الإصلاح الاقتصادى فى الفترة من 1991 الى 2020، حيث نعرض من خلال تلك الدراسة الحالة الاقتصادية المصرية قبل تنفيذ الإصلاح الاقتصادى، ثم دراسة الأسس التى قام عليها الإصلاح

[1] أحمد موسى ،أثربرنامج الإصلاح الاقتصادى على الدين العام المصرى من 1990 إلى 2020،المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، 2021.

الاقتصادى،والسياسات التى استهدفت ضبط مستويات الدين العام، ومن ثم عرض الاثار المترتبة على تنفيذ تلك السياسات.

وقد توصلت الدراسة إلى فشل برنامج الإصلاح الأول" 1991-2009" فى تخفيض الدين العام، حيث أدت السياسات الإصلاحية إلى تخفيض الدين الخارجى من 32.3 مليار دولار عام 1991 الى 26.6 مليار دولار عام 2001، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل الى 31.5 مليار دولار عام 2009.

كما أدت تلك السياسات الى زيادة الدين المحلى من 97.2 مليار جنيه عام 1991 الى 761.6 مليار جنيه عام 2009،أى أن السياسات الإصلاحية الانكماشية المتمثلة فى تخفيض الانفاق الحكومى، وتحرير سعر الصرف لم تؤدى إلى تحويل الديون الخارجية إلى ديون داخلية،حيث أن الزيادة الهائلة فى الديون المحلية كانت تستخدم فى سداد الديون الخارجية.

11- دراسة" كريمان حسن آخرون " 2022 بعنوان : أثر التقلبات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر " 1990 – 2019 " [1]

سعت هذه الدراسة إلى قياس وتحديد أثر التقلبات في سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري المصري وذلك خلال الفترة (1990-2019)،وكذلك إلقاء الضوء على أهم السياسات التي اتخذها البنك المركزي بشأن تعويم الجنيه المصري،واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل اختبار فرضية الدراسة وذلك فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة والعلاقة الوصفية بين المتغيرات،واعتمدت كذلك على الأسلوب القياسي من خلال مجموعة من

[1] كريمان حسن آخرون ، أثر التقلبات في سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر " 1990 – 2019، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية القاهرة ، 2022.

الطرق الإحصائية والرياضية المتمثلة فى (اختبار ديكي- فولر الموسع لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية،واختبار التكامل المشترك لإنجل-وجرانجر،وكذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ) وذلك لمعرفة درجة الترابط بين سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي والعجز في الميزان التجاري المصري،وذلك استناداً إلي بيانات السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات سعرالصرف الرسمي الأسمي (عملة محلية مقابل الدولارالأمريكي، متوسط الفترة)،وصادرات وواردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)،وكذلك رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى الصادرة عن صندوق البنك الدولي،وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري لمصر خلال الفترة (2019-1990) وهو ما يتعارض مع ما تقضي به النظرية الاقتصادية، وكذلك توصلت الدراسة إلى انعدام العلاقة السببية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.

12-دراسة رانيا عنانى ،2023:بعنوان" التداعيات الإقليمية والدولية للنزاع الروسى الأوكرانى "[2]

كان للحرب الحرب الروسية على أوكرانيا والتي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ تأثير واضح على السياسة الدولية بشكل عام ، وذلك نظرًا لتبعاتها السياسية لا سيما بعد رغبة أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو والمبررات التي ساقتها روسيا في حربها وغزوها لأوكرانيا وهوما كان له أثرًا على الاقتصادي العالمي الأمر الذي يرجع إلى مكانة روسيا وأوكرانيا راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة وأهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق

[2] **رانيا عنانى ،التداعيات الإقليمية والدولية للنزاع الروسى الأوكرانى**، المجلة المصرية للقانون الدولى ،المجلد 79،القاهرة ،2023.

بالمواد الأساسية (مثل القمح من جهة أخرى، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء ، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها .

كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، ومن أهم النتائج استطاعت روسيا أن تتحدى العالم الغربي وتستمر في الحرب وذلك راجع لاستخدامها للسلاح الطاقي، الذي أعطاها قوة استراتيجية مهمة، أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا و أوكرانيا ، فأصبح الأمن الغذائي مهدداً في العديد من بلدان العالم، أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات.

13- دراسة تهامى الظفيرى ،2024:بعنوان" المصالح العربية الاقتصادية من الحرب الروسية الأوكرانية[1]

العقوبات الاقتصادية التي شنها حلف الناتو على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، كانت وراء أزمة الطاقة التي عقبت صدور قرار تعليق إمداد أوروبا بالغاز الروسي، وهذا بدوره زعزع الأمن الطاقي في أوروبا، مما حدي بها إلى البحث عن موردين أخرين لتقليص النفوذ الروسي على سوق الطاقة الأوروبي، وقد شكل الغاز الجزائري بديلا استراتيجيا عبر تدفق خطوط الأنابيب المتاحة تحت البحر التي تربط الجزائر بأوروبا،

[1] تهامى الظفيرى ،المصالح العربية الاقتصادية من الحرب الروسية الأوكرانية،مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص : العدد الثاني والعشرون حزيران – يونيو 2024 – المجلد 6 – وهي مجلة دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي المانيا- برلين.

من خلال خط (ترانس ميد) الذي يربطه بإيطاليا، وخط أنابيب (ميد غاز) الذي يصل الجزائر بإسبانيا، إلا أن هذه الخطوط وحدها لا تفي باحتياجات القارة الأوروبية المتزايدة من الطاقة، لاسيما مع خلال مواسم الشتاء الباردة، هنا ظهرت الفرصة الثمينة التي ستنتهزها لتقلد دور الريادة في تمديد السوق الأوروبي باحتياجاته من مصادر الطاقة، وذلك بتبني مشاريع استثمارية إقليمية منها خطوط أنابيب لربط الغاز النيجيري بأوروبا بما يسمى مشروع خط غاز "نيغال"، لكن هذا المشروع واجه صعوبات كبيره في تنفيذه لتعذر الجانب الجزائري من التوصل إلى اتفاقات مع بلدان العبور نظراً لعدم توفر شرط الاستقرار السياسي فيها في هذا السياق، ظهر المنافس القوي المغربي المتبني لفكرة توصيل الغاز النيجيري إلى أوروبا، من خلال إبرام اتفاق مع دول العبور الإفريقية على المشروع الضخم، والذي لقى إقبالا من قبل الدول والمنظمات.

جدول رقم (1)
صادرات السلع والخدمات الروسية (% من إجمالي الناتج المحلي)
خلال الفترة "2000-2020"

السنة	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
2000	25.91
2001	25.2
2002	25.24
2003	26.05
2004	27.8
2005	29
2006	30.29
2007	30.43
2008	31.01
2009	26.65
2010	28.97
2011	30.49
2012	30.42
2013	30.02
2014	29.65
2015	28.49
2016	27.58
2017	28.47
2018	29.19
2019	28.48
2020	26.08

المصدر :البنك الدولى 2020

تطورالأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع من إجمالى الناتج المحلى فى روسيا يتضح من جدول رقم (1) تطورالأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع من إجمالى الناتج المحلى بدولة روسيا خلال الفترة (2000-2020) حيث بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع من إجمالى الناتج المحلى بروسيا عام

2000 حوالى 25.91 % فى حين بلغ عام 2020حوالى 26.08% بمعدل زيادة حوالى 0.17% فى حين بلغ الحد الأقصى للأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع من إجمالى الناتج المحلى بروسيا حوالى 31.01% عام 2008،وهذا يعكس أن سياسات التجارة الخارجية أدت إلى ارتفاع فى الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات من السلع من إجمالى الناتج المحلى خلال سنوات معينة وبعد ذلك تراجع خلال السنوات الأخيرة،وهذا يرجع إلى أهمية الصادرات من السلع فى زيادة الفائض فى الميزان التجارى وانعكاس ذلك على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات مما يعكس التنمية الاقتصادية فى روسيا ومدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة فى روسيا.

شكل رقم (1)

صادرات السلع والخدمات الروسية (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة "2020-2000"

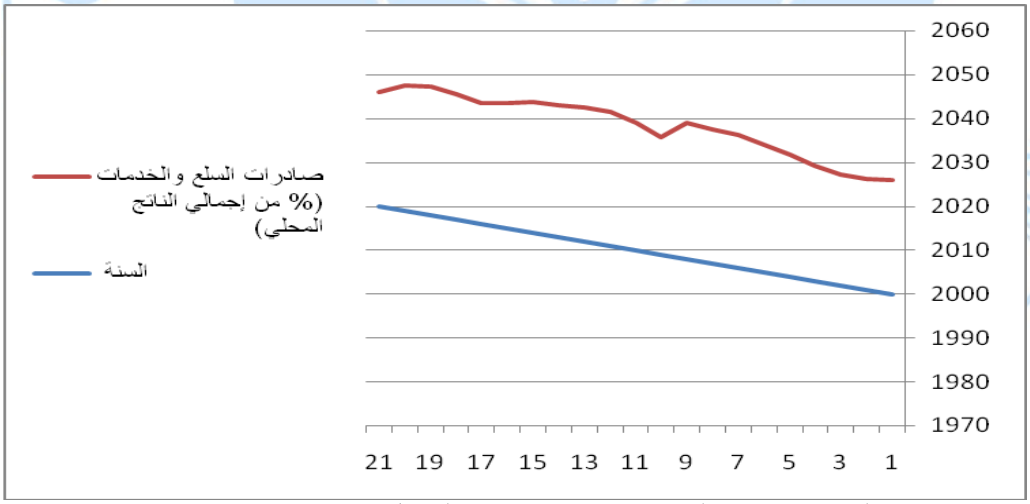

المصدر : إعداد الباحث عن طريق بيانات الجدول رقم (1)

جدول رقم (2)
حجم التصدير الروسى خلال الفترة "2000-2020"
القيمة بالمليار دولار

السنة	حجم التصدير (بمليارات الدولارات الأمريكية)
2000	144
2001	160
2002	170
2003	200
2004	215
2005	241
2006	302
2007	352
2008	468
2009	302
2010	397
2011	517
2012	525
2013	527
2014	498
2015	344
2016	302
2017	379
2018	451
2019	427
2020	420

المصدر : بيانات البنك الدولى 2020

يتضح من الجدول رقم (2) وشكل رقم (2) تطورحجم التصدير فى روسيا خلال الفترة من 2000- 2020 مما يدل على أن هناك استخدام سياسات خارجية متميزة هدفها الاستراتيجى هو السعى الدائم إلى زيادة حجم التصديروتقليل الفجوة الاستيرادية مما تساهم فى تحسن أداء مؤشرات ميزان المدفوعات،حيث أن حجم التصدير خلال عام 2000 بلغ 144 مليار دولار ثم ارتفع حجم التصدير حتى وصل إلى 527 مليار

دولار عام 2013 أى بمقدار زيادة قدرها 383مليارردولار،وهذا يعكس أن سياسات التجارة الخارجية أدت إلى ارتفاع فى الأهمية النسبية لإجمالى حجم التصدير خلال سنوات معينة وبعد ذلك تراجع خلال السنوات الأخيرة،وهذا يرجع إلى أهمية الصادرات من السلع فى زيادة الفائض فى الميزان التجارى ،وانعكاس ذلك على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات مما يعكس التنمية الاقتصادية فى روسيا ومدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة فى روسيا.

شكل رقم (2)
حجم التصدير الروسى خلال الفترة من" 2000-2020"

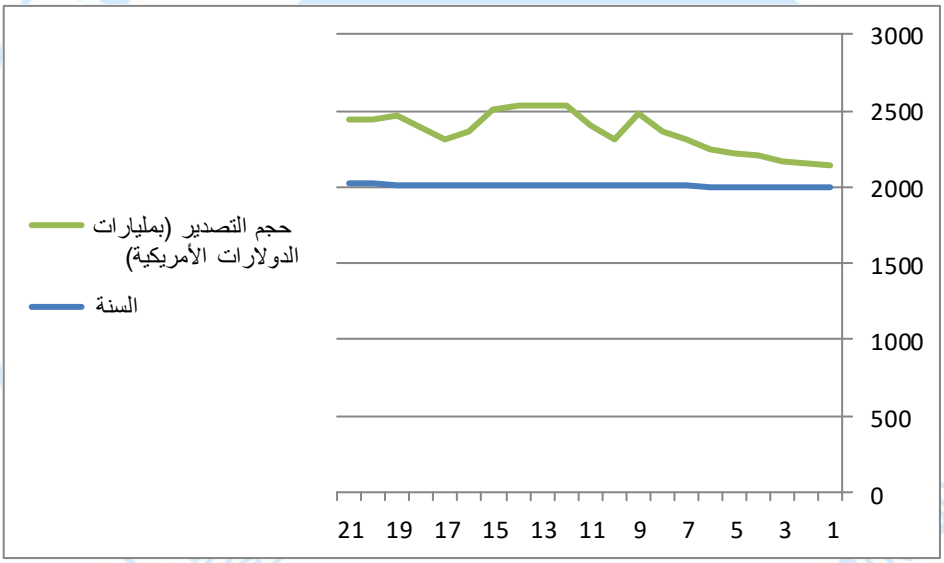

المصدر : إعداد الباحث من خلال بيانات جدول رقم (2)

نتائج الدراسة

تبين من خلال استعراض أهمية السياسات الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات فى دولة روسيا ما يلى :

1- يوفرأداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما،حجم الاستثمارات،ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية.

2- يوفرالميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات.

3- إن توازن ميزان المدفوعات الذي يتميز بضخامة حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها يتطلب نموا سريعا في الصادرات،أعلى من نمو الواردات،وإذا لم يساهم رأس المال الأجنبي وسياسات التنمية المطبقة في تحقيق التوازن،فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد الوطني على ظاهرة العجزفي ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والأجل الطويل.

4-عجلة فاعلية الاقتراض الأجنبي في دفع النمو الاقتصادي تعتمد بدرجة كبيرة على ،كيفية استخدام هذه القروض وهنا نؤكد على ضرورة تخصيص حصيلة القروض الأجنبية لتمويل استثمارات ترفع مستوى الدخل الوطني والطاقة التصديرية للبلاد.

5- دوراستخدام السياسة النقدية في التأثيرعلى ميزان المدفوعات، فمن خلال محاولة تحقيق التوازن الداخلي بين أهداف السياسة النقدية، تنتقل التأثيرات للتوازن الخارجي،وهوتحقيق توازن لميزان المدفوعات.

6- سعر الفائدة وسعرالصرف لهما دورفعال في تحقيق التوازن،حيث تؤدي المحافظة على أسعارالفائدة والصرف،في حدود هامش ثابت إلى تكوين أثاربالغة الخطورة،وهنا تحليل العلاقة التبادلية بين سعرالفائدة وسعر الصرف يكون ذات أهمية كبيرة .

7-يعتبر الاختلال الدائم لميزان المدفوعات هواختلال جوهري في المتغيرات أوالمؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أومعدل الناتج القومي أوالارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار،أومعدل نمو السكان بالنسبة لمعدل الموارد المتاحة.

8- الهدف من تحريرالتجارة الخارجية هوالاستفادة من مزايا الاندماج فى الاقتصاد الدولى عن طريق التخصص فى السلع التى تملك كل دولة فيها ميزة،وتصريف الفائض من الإنتاج،والحصول على العملة الأجنبية،والاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، لتحقيق الرفاه للدولة والأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

9- الميزان التجاري يعتبرمن أهم أقسام ميزان المدفوعات،فهو يبرزالسلع التى تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية فى اختراق الأسواق الدولية.

10- عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أومنهجية تدريجية، لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، وبما أن قطاعات الاقتصاد تتميزبالترابط والتأثير فيما بينها،فإنه يجب ترافق عملية التحريرالتجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظرياتها الأجنبية، إضافة إلى تحريرأسعار الصرف،وتحرير الأسعارحتى تكون هناك منافسة بين المؤسسات داخل السوق.

المقترحات

فى ضوء ما تقدم يمكن اقتراح عدد من المقترحات مستخلصة من الدراسة وهى كالتالى :

1- التأثير الإيجابي لسياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لا يتم إلامن خلال اتباع سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي على الاقتصاد،بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية .

2- الاتجاة إلى نجاح السياسة الانفتاحيةعن طريق السياسة الكلية للدولة،وهذا من خلال التحكم في التضخم،الاستهلاك الحكومي،والسوق السوداء،بالإضافة إلى السياسة التجارية المتبعة،والتي يجب أن تكون ملائمة حسب خصوصيات الاقتصاد الداخلي.

3- ضرورة الاستمرار في السعي نحو مصادر تنويع الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة.

4- أهمية تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية .

5- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي،وذلك من خلال تطوير الكفاية الإنتاجية للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج.

6- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي الدولى،وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها، مما يجعلها قادرة للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

أولا : المراجع باللغة العربية

1- إيناس عبد الله،من القيصرية إلى الاشتراكية:تاريخ روسيا الحديث 1894-1917،اشورللكتاب، ط1،القاهرة ، 2019.

2- أحمد صلاح أبو سالم، " السياسة الروسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها علي النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراه،(القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2016).

3- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الاولى، دار الفكر،عمان،2010، ص 89.

أيمن النحراوى ، لوجستيات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008،ص 93.

4- السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1 ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع،المعمورة،مصر،2009، ص64.

5- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، بغداد ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009 ، ص

6- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007.

7- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا (مستقبل روسيا الجيوبولتيكي)، تعريب: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1 ،2004.

8- أبو سالم، أحمد صلاح ، السياسة الروسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها علي النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراه،(القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2016.

9- أحمد سيد، دورالقيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا في عهد بوتين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2013.

10- إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام ، كلية التجارة،جامعة أسيوط ، 2007.

11- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999.

12- أحمد فريد مصطفى،السياسات النقدية والبعد الدولى لليورو، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000.

13- أحمد فريد مصطفى،**الاقتصاد النقدى والدولى** ،مؤسسة شباب الجامعات ، مصر ، 2009 .

14- السيد محمد أحمد ، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ، مصر ، 2009.

15- بلعزوز بن على،**محاضرات فى النظريات والسياسة النقدية**،ط(2)،الجزائر،الديوان الوطنى للمطوبعات الجامعية،2004.

16- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان،2003

17- جليل كامل غيدان،قياس **أثربرامج الإصلاح الاقتصادى على الفجوة الغذائية فى الوطن العربى** (مصروالأردن حالة دراسية)، العراق ،أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثالثا : المراجع باللغة الإنجليزية

1-Mahjouba ZAITER LAHIMER, L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement, Docteur en Sciences Economiques, l'Université Paris Dauphine, 2011

2- Sharifa Jaddi, (The impact of multinational companies' investment on local development in the south-east of Algeria during 2006-2012) , Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Ouargla, Algeria, Algerian Economic Journal, Number 1, December 2014 .

3- Hussien Alasrag, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA Paper No. 2230, posted 13, Industrial Bank of Kuwait Letter Series, No. 83 December 2005.

4-Wilm.pvanderaalst,patternsandxpdl,acritical evaluationof the xmi process definition language, Eindhoven university of technology, thenether lands ,2002. 5- Fernando fainzylber,some reflection on south east asia export industrialization copal review,p117, 2003.

6-Juan J.palacions, multinational corporations and the emerging net work economy in asia and the pacific ,new York :routledge,2008.

7-Wilm.pvanderaalst,patternsandxpdl,acritical evaluationof the xmi process definition language, Eindhoven university of technology, thenether lands ,2002.

8- Lorraine Eden &wendy Dobson,Governance multinationals and Growth ,untied kingdom: Edward elgar publishing,2005